فالوارث الكامل فان لم يكن فالحاكم ان لم يرد من ذكر فعل فعل ذلك بنفسه الا ان به
عنه من تركته فورا كل تقضى منها ديونه ولقوله صلى الله عليه وسلم اقضوا الله
فالله احق بالوفا لمن قالت له ان امي نذرت ان تحج فاتت قبل ان تحج افاحج
عنها رواه البخاري فلو لم يكن له تركة شيء لم ير ان يفعله عنه ولو وصى له
عنه اجنبي ولو بلا اذن من وارث جاز لانه اشبه بالدين فاعطى
حكمها فلهم ان يوقف على الاذن بخلاف الصوم عنه قال بعضهم وحج الانسان
عمن لم يحج نيرعا افضل من حجه عن نفسه تطوعا وقد جاء من حج عن ابيه او عن
امه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حج فان كان عن غير ابيه وامه
فهو ان يكتب الحاج فضل سبع حجات يغنم بها له ان يحج عن نفسه
بعد حجة الاسلام ثانية قبل ان يحج لغيره لكونه قد قدم نفسه في الفرض المتوجه
ولا يحج النيابة في النفل عن الحي ولا الميت الا ان
اوصى به سواء في ذلك الوارث والاجنبي وليس من النفل حج من لم يستطع في
حياته فيجوز الحج والاعتمار عنه على الاوجه نظرا لوقوعه عن حجة الاسلام
وان لم يكن مخاطبا بها في حياته فائدة ومن لم يحج حجة الاسلام عن نفسه
لا يصح حجه عن غيره لخبر ابي داود باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم سمع
رجلا يقول لبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال اخ او قريب قال حججت
عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ويسمى اي
عن نفسه الضرورة بفتح الصاد المهملة لغة من لم يحج وشرعا
من لم يحج وشرعا من لم يحج حجة الاسلام سمي بذلك لانه ضر نفسه عن حرمة
في الحج واطلاق هذا الاسم على من ذكر مكروه لانه من الفاظ الجاهلية ولا
في العمر اي لا يصح ان يعتمر عن غيره من لم يعتمر عن نفسه عن فرض الاسلام ولو
نفلا اي الحج ومثله العمرة شخص عن غيره ولم يكن قد حج عن نفسه وتقع
عن نفسه ولو جاء الان الاجير حج بالطلبة نيابة محل ما ذكر من
امتناع استيجار من لم يحج عن نفسه في الحاجة العسيرة وصيغتها ان
يقول المعضوب استاجرتك لتحج عني او الوارث او الاجنبي استاجرتك
لتحج عن مورثي او عني او عن فلان فيجوز فيها استيجار من لم يحج عن نفسه لكن يكره
له مباشرة اعمال الحج عن الغير الا ان كان قد حج عن نفسه والا فالاولى الكراهة
من الاجارتين شروطا واحكاما اوردت بالتاليف منها انه لا بد من عمل التعاقد
اعمال النسك اركانه وواجباته وسننه على مذهب المستاجر عنه فلو
استاجر حنفي عن شافعي او عكسه لزمه تقليد امام المستاجر عنه
فيما ياتي ناكلا عن عمل على مذهبه كما يفيده كلام الشيخ ابن حجر ومنها ان

ان النسك افرادا وقرانا وتمتعا فاذا بهم بطل العقد ووقع الحج للمستنابة
المثل ومنها ان يكون الاجير عدلا فان كان فاسقا لم تبرا ذمة المستاجر
المعضوب فاسقا حج عنه صحت الاجارة وكذا لو اوصى بان فلانا يحج عنه وهو
عالم بفسقه ومنها انه يشترط في الاجير بحج الفرض ان يكون حرا بالغا واما الذكورة
والانوثة فلا يشترط فتصح انابة الرجل عن المراة وعكسه وعلى الاجير ان يحرم
من ميقات المحجوج عنه او من دون مثل مسافته فلو استاجر ممكي عن افاقي لزمه
الاحرام من مكة ولا من دون مسافة ميقات المحجوج عنه فان فعل ذلك لزمه
دم مجاوزة الميقات وحط القسط من الاجرة ولو مات الاجير قبل الاحرام
فلا شيء له من الاجرة او بعد الاحرام وقبل تمام الاركان استحق الاجير
على ورثته واستحق الاجير قسطه من المسمى ويعتبر ذلك من ابتداء السير
وتنفسخ الاجارة وان مات بعد تمام الاركان دون باقي الاعمال الواجبة او
المندوبة ولم يؤثر ذلك في صحة الاجارة ولكن يلزم الاجير قسط ما بقي من الواجبات
والسنن ويجبر الواجبات بدم وهو على المستاجر هذا حكم الاستيجار للحج
والعمرة واما زيارته صلى الله عليه وسلم فيصح الاستيجار عليها مطلقا كما نقله
الاصبحي عن ابن الرفعة واعتمده في التحفة جواز الاستيجار للسلام عليه
صلى الله عليه وسلم او للدعاء عنده اذا انضبط بان كتب ذلك بورقة لانه مما
يدخله النيابة بخلاف الاستيجار للوقوف عند قبره ومشاهدته فانه لا يصح
لعدم انضباطه فائدة يقبل قول الاجير حججت واعتمرت من غير
بينة ولا بينة عليه ما لم يثبت انه بغير عرفه يوما اي بحيث لا يمكنه الوصول
فيه في ذلك اليوم عادة واما قبله فلا يمين لانه امين ومن ثم لم تسمع دعوى
المستاجر عليه انه جامع في الاحرام او اخره عن الميقات ووارث الاجير
مثله في ذلك قال محمد بن عبد العزيز الحبيشي لان تصحيح ذلك بالبينة لا يمكن
وايضا فالعبادة يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها انتهى وقضية التعليل
المذكور قبول قول الاجير للزيارة بلا بينة ولا يمين ايضا فائدة
اخرى قال الاذرعي في الفوت ما لفظه واعلم ان المتبادر من كلامهم ان
الاجير لا يلزمه الا تيان كالحاج بنفسه وفي قواعد ابن عبد السلام ان
المعقود عليه الاتيان بالسنن والهيئات كالحاج بنفسه كلامه انه يلزم الاجير
الاتيان بالسنن وغيرها وانه يلزمه ان يعمل عن ما حج عنه عمرة بعد الطواف
على قولنا انها سنة ولا احسب الا انه يساعد فيه على ما افتضاه كلامه
انتهى تنبيه والعمرة كالحج فيما مر من الشروط والموانع الا ما
وهي شروط الصحة المطلقة وما يعقبها او منها اي الشروط التي مرت الا ستطاعة
سيعلمها وما ذكر فيها اي النوعين فان ذلك كله معتبر في العمرة الا الوقت
فان العمرة لا وقت لها معين بل وقتها الا بد لورود الاحرام بها في اوقات مختلفة

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)